

ملخص تنفيذي

ملخص لأهم التطورات...

ساهمت الإصلاحات الهيكلية التي قامت الحكومة باتخاذها خلال الفترة الماضية في حدوث تحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء الاقتصادي، وعلى رأسها؛ تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وتحسن ميزان المدفوعات وتحسن مؤشر الإنتاج الصناعي ومؤشرات مديري المشتريات (PMI).

كما إنعكس ذلك في عدد من المؤشرات الاقتصادية، ومن أهمها؛ تحسن تصنيف مصر في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) الصادر من البنك الدولي ليتجاوز المتوسط المحقق لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى تقييم مؤسسة موديز بتعديل النظرة المستقبلية للبلاد من سالب إلى درجة مستقر كخطوة إيجابية كي تستعيد مصر مكانتها على خريطة الإستثمارات العالمية للإقتصاد المصري، والتي من المنتظر أن يستتبعها تحقيق معدلات نمو أكثر تسارعاً خلال المرحلة المقبلة. وسوف تستكمل الحكومة جهودها لإحداث نقلة نوعية في إدارة الإقتصاد الوطني ودعم الثقة في سلامة الإقتصاد من خلال الإستمرار في تطبيق الإصلاحات المالية والإقتصادية والإجتماعية التي تحقق الإستقرار والنمو على المدى المتوسط.

➤ أظهرت النتائج الختامية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ أن العجز الكلي للموازنة العامة^١ بلغ ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٨% من الناتج المحلي المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ١٣,٧% من الناتج المحلي. بينما تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي ليحقق نحو ٢,٧% (٦٥,٨ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٣% (٥٩,٩ مليار جنيه)، خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات كنسبة إلى الناتج المحلي (لتصل إلى نحو ٣,٢% مقارنة بـ ٢,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق)، في حين إستقرت نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي عند ٥,٩%.

➤ بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ١٩٠٧,٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٤ (أي ما يقدر بـ ٩٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ ١٦٤,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي).

➤ أظهرت أحدث البيانات المنشورة زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ليلينج إجمالي النمو خلال العام نحو ٢,٢% مما يعكس تجدد الثقة في الإقتصاد المصري. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، كما كان للإستثمارات إسهام إيجابي للمرة الثانية على التوالي منذ الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. على نحو آخر فقد حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبي لصافي الصادرات.

١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

➤ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ ليصل إلى ٩٩٧ الف سائح، مقابل ٨٨٥,٨ الف سائح خلال شهر يوليو ٢٠١٤، كما ارتفعت عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة بشكل ملحوظ لتسجل حوالى ١٠,٧ مليون ليلة مقارنة بـ ٦,٦ مليون ليلة خلال شهر يوليو ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى قيام العديد من الدول الأوروبية برفع تحذيرها الخاص بالسفر إلى مصر مؤخراً، مما انعكس بشكل إيجابي على عدد السائحين الوافدين خلال شهر الدراسة، حيث ارتفع عدد السائحين القادمين من الدول العربية بشكل ملحوظ.

➤ وقد حقق **ميزان المدفوعات** فائضاً كبيراً خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ نحو ١,٥ مليار دولار، مقابل فائض قدره ٠,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. حيث تراجع عجز الميزان الجاري ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار خلال عام المقارنة]، في ضوء زيادة التحويلات لتبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع صافى التحويلات الرسمية (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن الحساب الرأسمالي والمالي قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٩,٨ مليار دولار خلال عام المقارنة].

➤ على نحو آخر، فقد استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية بشكل نسبي لدى البنك المركزي المصرى ليصل إلى ١٦,٨٧ مليار دولار فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٦,٨٤ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق.

➤ أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بشكل متباطئ خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ ليصل إلى ١٧,١% مسجلاً ١٥٥٧,٤ مليار جنيه مقارنة بنمو قدره ١٧,٤% فى يوليو ٢٠١٤، ومقارنة بـ ١٩,٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣.

➤ على نحو آخر، بلغ معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ١١,١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، وهو أقل من المعدل المحقق خلال الشهر السابق والذي بلغ ١١,٥%، ولكنه ارتفع إذا ما قورن بمعدل ١٠,١% المحقق خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣؛ وتأتى هذه الزيادة إستمراراً لتأثير معدل التضخم بارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات المحددة إدارياً مثل الكهرباء والوقود والتبغ فى إطار الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة، بالإضافة إلى تزامن هذا الشهر مع موسم دخول المدارس وموسم الحج والاستعدادات لعيد الأضحى المبارك. بينما ارتفع معدل التضخم الشهري بشكل طفيف ليسجل نحو ١,٢% مقارنة بـ ١,١% خلال الشهر السابق.

وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإنتمان والخصم دون تغيير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام فى ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٧٥%، وذلك فى إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

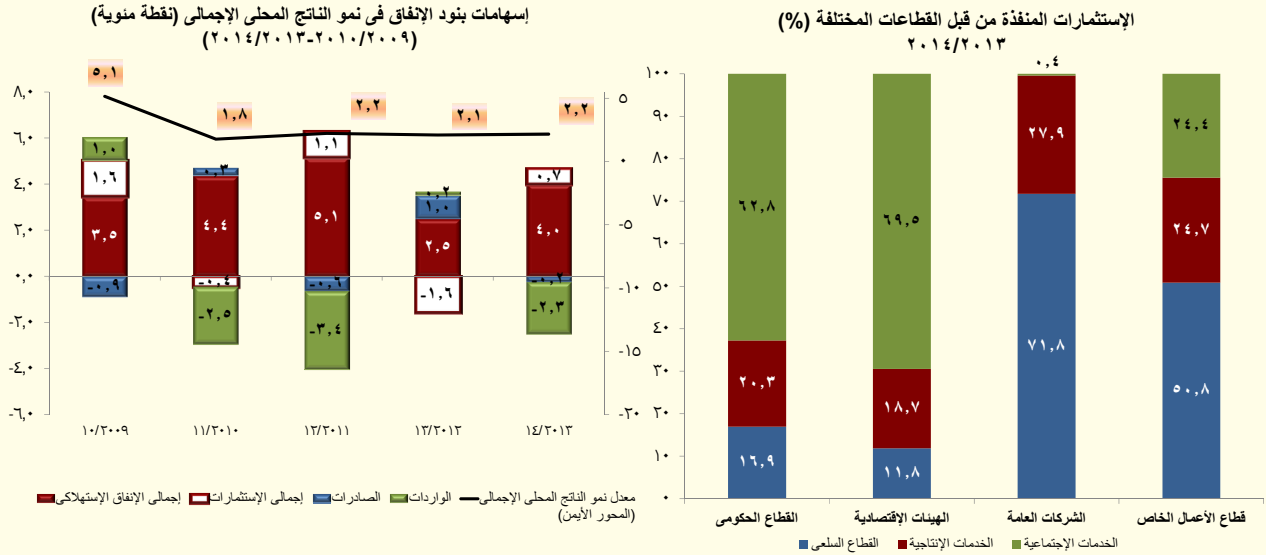
معدل نمو الناتج المحلي:

تعكس أحدث البيانات المنشورة حدوث طفرة في بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي بما يعكس عودة النشاط الإقتصادي للنمو بمعدلات أكثر تسارعاً. فقد حققت معدلات النمو الإقتصادي ارتفاعاً لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ مقارنة بـ ١,٥% خلال العام المالي السابق ليبلغ إجمالي النمو خلال العام نحو ٢,٢%، مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو المحقق في كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات.

➤ فعلى جانب العرض، كان على رأس القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** والذي حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩% كما حقق قطاع **التشييد والبناء** ارتفاع بنحو ٥,٦% (حيث أسهما في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ١,٣ نقطة مئوية و ٠,٣ نقطة مئوية على التوالي، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية لكل من القطاعين خلال العام السابق). أما قطاع **الزراعة و قطاع الحكومة العامة** فقد شهدا نمو يقدر بـ ٤,١% و ٣% على التوالي (كلاهما أسهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية في النمو، مقارنة بـ ٠,٣ و ٠,٤ نقطة مئوية على التوالي في العام السابق). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٤% (بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٧% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

أما بالنسبة لقطاعي **السياحة وإستخراج الغاز الطبيعي**، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة على مدار العام مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٢٦,٨% مقارنةً بالعام المالي السابق، ولكن على مستوى الأداء الربع سنوي، فقد انخفضت حدة تراجع السياحة إلى ١٨% (مساهمة بنحو -٠,٥ نقطة مئوية في الناتج) مقارنة بـ ٢٨,٢% (مساهمة بنحو -١ نقطة مئوية في الناتج) المحققة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو ما يمكن تأكيده في ضوء استمرار تحسن المؤشر القياسي للسياحة (بحسب الرقم القياسي للإنتاج) وذلك بدءاً من الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً متوسط ٢٥٥,٢ نقطة خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بمتوسط ١٣٥,٥ نقطة خلال النصف الأول من نفس العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً بذلك معدل نمو يقدر بـ ٨٨,٣%. بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعي بنسبة ١١%. وبناءً على ذلك فقد ساهم كل من قطاع السياحة وإستخراج الغاز الطبيعي بشكل سلبي في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة وذلك بنحو -٠,٩ و -١ نقطة مئوية، على التوالي.



➤ أما على جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,١% مقارنة بـ ٣,٢% وهو معدل النمو المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من نفس السنة المالية، مما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الرابع كان قد تسارع ليحقق نحو ٧%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٥,٨% خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ ٦,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي، مما يشير إلى تحقيق معدل نمو يقدر بنحو ٥,١% خلال الربع الرابع. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي اسهام كل من الاستهلاك العام والخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع يقدر بحوالي ٥,٩ نقطة مئوية، مقارنة بإسهم سلبي يقدر بنحو ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء الاستثمارات، حيث حققت خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ معدل نمو سنوي يعادل ٤,٦% مقابل معدل نمو بالسالب يقدر بـ ٩,٦% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ وساهمت - للمرة الأولى منذ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ - بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٧ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالي ١,٦ نقطة مئوية خلال العام الماضي. أما بالنسبة إلى الأداء الربع سنوي، فقد حققت الاستثمارات معدل نمو يقدر بـ ١٩,٦% (مقارنه بمعدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٥% خلال الربع الرابع من العام المالي السابق) كما بلغ إجمالي إسهامها في النمو خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ حوالي ٣,٣ نقطة مئوية مقابل -٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق وهما أعلى معدل نمو وأعلى إسهام منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالي الاستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذي يشمل كل من القطاع الحكومي، الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٣٧,٨% من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٦٢,٨% من الاستثمارات المنفذة من القطاع الحكومي قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الاجتماعية. بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ ٦٢,٢% المتبقية من الاستثمارات.

وفى نفس الوقت، حقق صافى الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,٥ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي يقدر بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق. حيث انخفضت الصادرات بنسبة ١٢,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٢,٣ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ١ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت الواردات بنسبة ٠,٩% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، لتحقيق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالموجب يقدر بنحو ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق.

➤ من الجدير بالذكر أن مؤشر مديري المشتريات (PMI) قد حقق أعلى معدل له خلال العشرة أشهر الماضية مسجلاً ٥٢,٤ خلال سبتمبر ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن في ظروف التشغيل في شركات القطاع الخاص الغير البترولية. كما استمر مؤشر إجمالي الإنتاج فى الارتفاع ليسجل ١٧٤,٦ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٦٦,٩ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٤ ومقارنة بـ ١٢٨,٤ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٣٦%.

تطورات الأداء المالي:

➤ أظهرت النتائج الختامية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٨% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته. وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ١٣,٧% من الناتج المحلى.

➤ وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث ترشيد كبير في أغلب مجالات الإنفاق العام مقارنة بتقديرات الموازنة المعدلة، بينما ظل أداء الإيرادات العامة متأثراً بإنخفاض مستوى النشاط الإقتصادى الذى صاحب مرحلة التحول السياسى وهو أمر متوقع خاصة أن أداء العام الماضى واكب عبور مرحلة حرجة في تاريخ مصر من الناحية السياسية والأمنية. بالإضافة إلى تأجيل تنفيذ الكثير من الإجراءات الإصلاحية التي كان من المزمع تطبيقها أثناء العام المالي؛ من أهمها تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، مما أدى إلى ضعف أداء الضريبة على السلع والخدمات إلى جانب تأخر ورود بعض الإيرادات السيادية.

➤ وعلى الرغم من إنخفاض مستوى العجز نسبة للناتج المحلى عن العام السابق، فإن مستوى العجز فى الموازنة العامة يظل مرتفعاً خاصة وأنه جاء على الرغم من ورود موارد إستثنائية خلال العام المالي الماضى لتعويض انخفاض موارد الدولة. ففي ضوء الظروف الإستثنائية التى مرت بها مصر قامت دول الخليج بتقديم مساندة إستثنائية لمصر مما كان له أثراً مهماً من الناحية المالية والإقتصادية، حيث بلغت المنح النقدية والعينية من دول الخليج نحو ١٠,٦ مليار دولار أو ما يعادل نحو ٧٤ مليار جنيه (٥٣ مليار جنيه منح عينية فى صورة مواد بترولية من بعض دول الخليج، بالإضافة إلى ما يعادل نحو ٢١ مليار جنيه منح نقدية)، كما تم إستخدام مبلغ فى حدود ٢٠ مليار جنيه يمثل جزء من وديعة الحكومة لدى البنك المركزى عن منح قدمتها دول الخليج لمصر فى بداية التسعينيات تم إستخدامها فى تمويل عدد من البرامج الإجتماعية والاستثمارات الحكومية الإضافية.

➤ فعلى جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٥٦,٨ مليار جنيه (٢٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة ١٠٦,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٠,٤% عن العام السابق. ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٩٨% (نتيجة لورود منح إستثنائية خلال العام) لتسجل ١٩٦,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣,٦% عن العام السابق لتسجل ٢٦٠,٣ مليار جنيه.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

● **إرتفاع الضرائب على الدخل** بـ ٢,٧% لتحقق ١٢٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٧,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى التالي:

- ارتفاع الضرائب على المرتبات المحلية بـ ١٤,٣% لتسجل ١٩,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٦,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.
- ارتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس بـ ١٧,٨% لتسجل ١٤,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.
- ارتفاع الضرائب على ضرائب النشاط التجاري والصناعي بـ ٣٨,٢% لتسجل ٨,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.

● **إرتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ ١٤% لتحقق ١٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٦,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ١٥,٩% لتحقق نحو ١٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.

● **إرتفاع الضرائب الأخرى** بـ ٥٣,٥% لتحقق نحو ١١,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٧,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.

● **إرتفاع الضرائب على التجارة الدولية** بـ ٥,٤% لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت بـ ٩٨% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لما يلي:

● **إرتفاع عوائد المنح** حيث بلغ إجمالي المنح في ختامى العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٩٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٥,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، وتتمثل في منح نقدية بنحو ٢١ مليار جنيه (٣ مليار دولار) من دولتى الإمارات والسعودية، ونحو ٥٣ مليار جنيه منح عينية في صورة مواد بترولية من بعض دول الخليج، بالإضافة إلى نحو ٢٠ مليار جنيه قيمة ما تم استخدامه من الوديعة الحكومية السابق

الحصول عليها من دول الخليج في مطلع التسعينيات وفقاً لقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣.

● **ارتفاع حصة بيع السلع والخدمات بـ ٢٥,٤% لتحقيق ٢٨,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٢,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:**

○ ارتفاع موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة بـ ٢٨,٦% لتحقيق نحو ٢٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

على جانب المصروفات،

➤ تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو ١٩,٣% لتحقيق نحو ٧٠١,٥ مليار جنيه (٣٥% من الناتج المحلي) بزيادة ١١٣,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٨٨,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق وذلك في ضوء ما يلي:

● **ارتفاع الأجور و تعويضات العاملين بـ ٢٥% لتسجل حوالى ١٧٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٤٣ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:**

○ زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٢٢,٨% لتصل إلى ٧٥,٣ مليار جنيه

○ ارتفاع المرتبات الدائمة بـ ١٠,٣% لتصل إلى ٢٦,٥ مليار جنيه

○ ارتفاع البدلات النوعية بـ ٢٨% لتصل إلى ٢٢,٢ مليار جنيه

○ وأخيراً، ارتفاع البدلات النقدية بـ ٥١,٨% لتصل إلى ١٧,٧ مليار جنيه

● كما ارتفع **باب الفوائد** خلال عام الدراسة بـ ١٧,٨% لتسجل حوالى ١٧٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤٧ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:

○ ارتفاع فوائد أذون الخزانة بـ ٢٩,٨% لتصل إلى ١٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة.

○ ارتفاع فوائد سندات الخزانة العامة بـ ٠,٤% لتصل إلى ١٤,٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة.

● كما ارتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بـ ١٦% ليصل إلى ٢٢٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩٧ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:

○ زيادة دعم المواد البترولية بـ ٥,١% لتصل إلى ١٢٦,٢ مليار جنيه،

○ بالإضافة إلى زيادة دعم السلع التموينية بـ ٩% لتصل إلى ٣٥,٥ مليار جنيه.

● وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٧,٤%، و ٣٣,٨% ليسجلا ٤١,٢ مليار جنيه و ٥٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٣٥ مليار جنيه و ٣٩,٥ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق.

➤ **تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى انخفاض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى ليحقق نحو ٢,٧% (٦٥,٨ مليار)، مقارنة بعجز قدره ٣% (٥٩,٩ مليار جنيه)، خلال الفترة**

انخفاض

العجز الكلى

للموازنة

العامة خلال

الربع الأول

من عام

٢٠١٤

/

٢٠١٥

المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات كنسبة إلى الناتج المحلي (لتصل إلى نحو ٣,٢% مقارنة بـ ٢,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق)، في حين استقرت نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي عند ٥,٩%

العجز الكلي خلال يوليو- سبتمبر ١٤/١٣	العجز الكلي خلال يوليو- سبتمبر ١٥/١٤
٥٩,٨ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلي)	٦٥,٨ مليار جنيه (٢,٧% من الناتج المحلي)
الإيرادات:	الإيرادات:
٥٨,٦ مليار جنيه (٢,٩% من الناتج المحلي)	٧٦,٥ مليار جنيه (٣,٢% من الناتج المحلي)
المصروفات:	المصروفات:
١١٧,٢ مليار جنيه (٥,٩% من الناتج المحلي)	١٤٠,٩ مليار جنيه (٥,٩% من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

شهدت حصيللة الإيرادات إرتفاعاً كبيراً خلال الفترة يوليو- سبتمبر بنحو ١٧,٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٠,٤%) لتسجل ٧٦,٥ مليار جنيه (٣,٢% من الناتج المحلي)، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢٨,٤% لتسجل نحو ٥١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣٤,٧% لتسجل نحو ٢٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

إرتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية خلال فترة الدراسة...

إرتفاع الحصيللة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥,٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٦,٨%) لتتحقق ١٨,١ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلي).

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى بنسبة ٦٩,٤% لتتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزي بنسبة ٥٧,٥% لتتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس بنسبة ٥٦,٥% لتتحقق ٣,٦ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية بنسبة ١٣,٨% لتتحقق ٤,٥ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجاري والصناعي بنسبة ١٧١% لتتحقق ١,١ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٧%) لتحقيق ٢٣,٩ مليار جنيه (١% من الناتج المحلي).

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٦,٦% لتحقيق ١١,٢ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢١,٤% لتحقيق ٢,٥ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٣٧% لتحقيق ٧,١ مليار جنيه.
- ضرائب الدمغة بنسبة ٩,٥% لتحقيق ١,٣ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١,٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٥%) لتحقيق ٤,٦ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلي).

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمة بنسبة ٤٥,٤% لتحقيق ٤,٣ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلي).

■ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

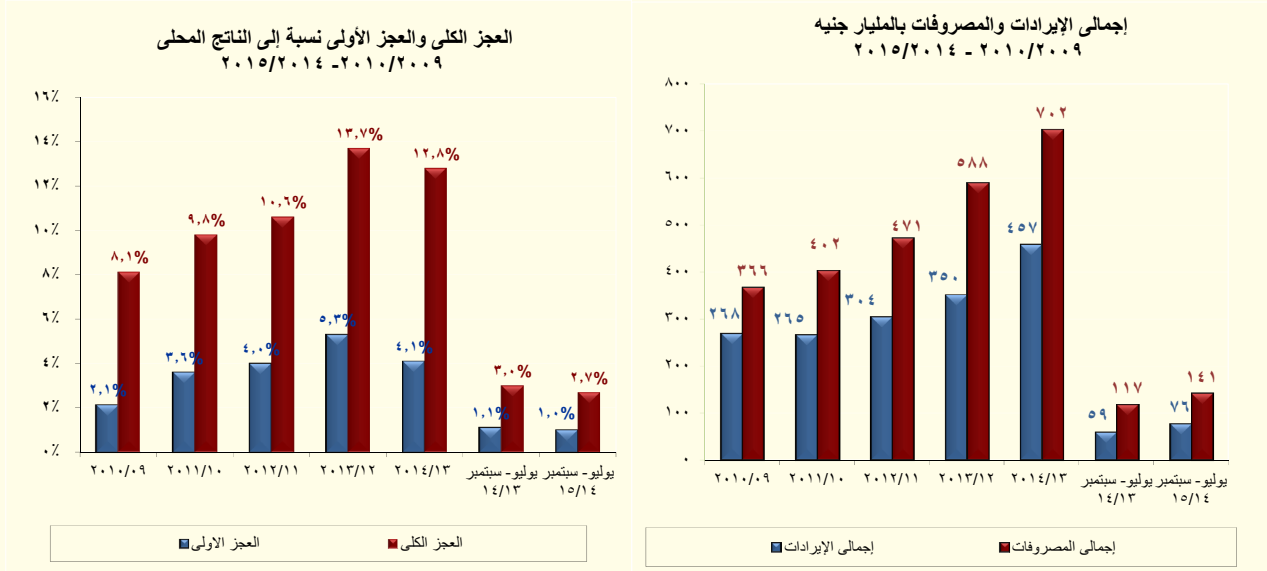
ويرجع الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلي:

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزي بنحو ١٠ مليار جنيه لتسجل ١٣,٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التي تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتي تخص السنة السابقة)، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٦ مليار جنيه لتسجل ٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣%) لتحقيق نحو ٣,٥ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلي)، وذلك نتيجة زيادة حصيلة الموارد الجارية من الصناديق

يأتى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية في الأساس نتيجة لإرتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية

والحسابات الخاصة^٢ بنحو ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٥%) لتصل إلى ٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

جدير بالذكر أن مبلغ المنح قد حقق إنخفاضاً ملحوظاً ليسجل ٦٦ مليون جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٧ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ نظراً لظهور منحة دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار خلال تلك الفترة من العام السابق.



المصدر: وزارة المالية

زيادة الإنفاق أما على جانب المصروفات،

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والاستثمارات والمزايا الإجتماعية..

فقد ارتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٢٣,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٢%) محققة ١٤٠,٩ مليار جنيه (٥,٩% من الناتج المحلي) وذلك في ضوء ما يلي:

■ ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين بـ ٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٧%) لتحقيق نحو ٥٢,٦ مليار جنيه (٢,٢% من الناتج المحلي) وذلك نتيجة ما يلي:-

- زيادة المكافآت بـ ١,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧,٧%) ليحقق ٢٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في حوافز العاملين بالكادرات الخاصة بنحو ١,٥ مليار جنيه).
- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ ٣,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٢٨,٦%) ليحقق ٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ١,٦ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ١,٥ مليار جنيه، والمنحة الشهرية بنحو ٠,٢ مليار جنيه).
- زيادة الإنفاق على الوظائف الدائمة بـ ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٩,٣%) ليحقق ٧,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

^٢ ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالي إيرادات صناديق الحسابات الخاصة إلى وزارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول إلى الخزنة العامة بداية من ٢٠١٣/٧/١.

- زيادة بدلات نوعية بـ٧,٠ مليار جنيه (بنسبة ١٤%) ليحقق ٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٥,٠ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٢%) ليحقق ٤ مليار جنيه (٠,٢%) من الناتج المحلي) وذلك نتيجة ما يلي:
 - زيادة الانفاق على السلع بـ٢,٠ مليار جنيه (بنسبة ١١,٦%) ليحقق نحو ١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
 - زيادة الانفاق على الخدمات بـ٣,٠ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٦%) ليحقق نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).
- **زيادة المصروفات على الفوائد** بـ٥,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٣%) لتصل إلى ٤٢,٧ مليار جنيه (١,٨%) من الناتج المحلي) وذلك في الأساس نتيجة ما يلي:-
 - زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ٥,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٩%) ليحقق نحو ٣٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في إرتفاع فوائد وأذون الخزانة العامة بنحو ٣,٥ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركز بنحو ٠,٣ مليار جنيه).
 - بينما إرتفعت الفوائد الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠,١ مليار جنيه (بنسبة ٩,٦%) لتحقق نحو ١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٧,٥%) ليحقق ٢٥,٢ مليار جنيه (١% من الناتج المحلي) وذلك نتيجة ما يلي:-
 - زيادة الانفاق على الدعم بـ٢,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣١,٣%) ليحقق ١٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ويشمل ما يلي:
 - زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٤,٦ مليار جنيه (تقريباً ثلاثة أضعاف) ليصل إلى نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - بينما لم ترد أية تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.
 - زيادة الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ١٩,٢%) ليحقق ١٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليصل إلى نحو ١١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - زيادة معاش الضمان الإجتماعي بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧٣,٨%) ليصل إلى نحو ١١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ ارتفاع المصروفات الأخرى بـ ٢,٨ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٦%) إلى ١٠,٩ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

● زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ ٢,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٩%) ليحقق ١٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١,٩ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٥٢,٤%) ليسجل ٥,٥ مليار جنيه وذلك نتيجة ما يلى:

● زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ٥٠%) ليحقق نحو ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، على جانب الإيرادات، ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبي للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبي، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبية القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات على جانب الإنفاق تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعى، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

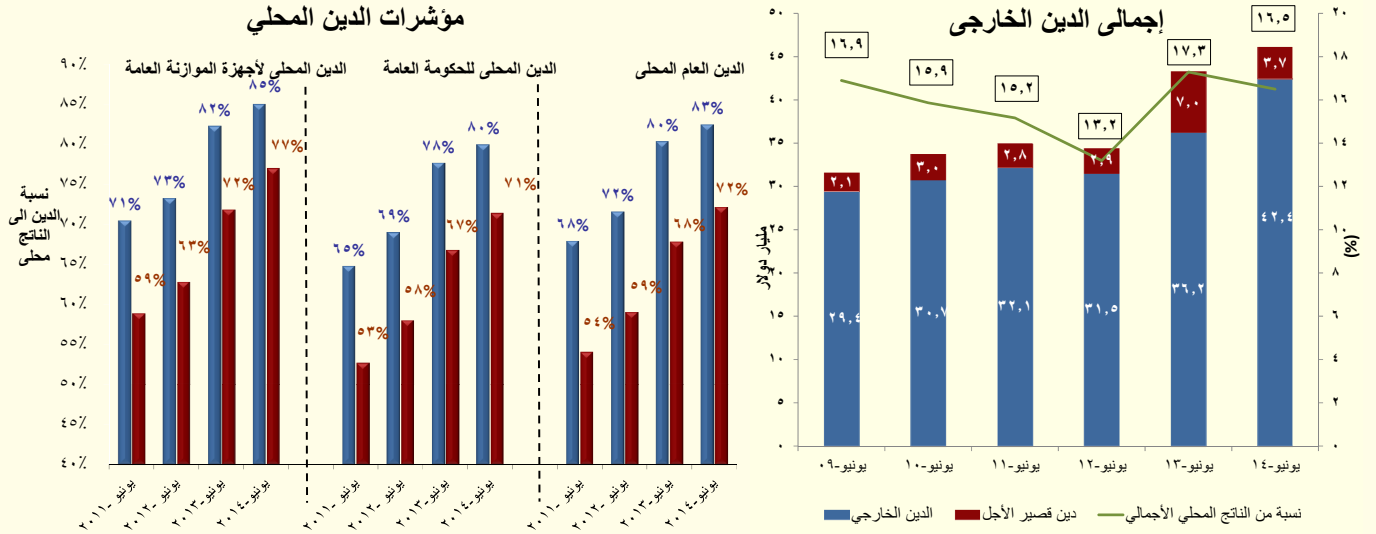
أما بالنسبة لتقديرات الإيرادات العامة بموازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو ٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤)، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٧٨٩ مليار جنيه. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة نحو ٢٤٠ مليار جنيه أى نحو ١٠% من الناتج المحلى الاجمالي مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ الدين العام الحكومى (داخلى وخارجى) نحو ٢,٢ تريليون جنيه فى نهاية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

تطورات الدين العام:

➤ بلغ إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة نحو ١٧٠٠,٥ مليار جنيه (٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ١٤٤٤,٤ مليار جنيه (٨٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

ارتفاع اجمالى
الدين المحلى...

ومن الجدير بالذكر ان إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) قد بلغ ١٩٠٧,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٤ (نحو ٩٥,٥% من الناتج المحلي الاجمالي)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلي الاجمالي).



المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي^٣ (حكومي وغير حكومي) حوالي ٤٦,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤، مقارنة بـ ٤٣,٢ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٣ (وقد جاءت أغلب الزيادة في صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة). وقد بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٦,٥% كنسبة من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣).

وقد إنخفضت نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي إجمالي الدين الخارجي، لتسجل نحو ٧,٩% في يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٦,٣% في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ ٢ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار وسداد نحو ٠,٧ مليار دولار من مستحقات نادى باريس.

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية ولكن بشكل متباطئ خلال شهر اغسطس ٢٠١٤ محققاً ١٧,١% ليسجل ١٥٥٧,٤ مليار جنيه مقارنة بنمو قدره ١٧,٤% في يوليو ٢٠١٤، بينما انخفض إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١٩,٢% خلال شهر اغسطس ٢٠١٣. فعلى جانب الالتزامات، يرجع الارتفاع المتباطئ في معدل نمو السيولة المحلية إلى

ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بشكل متباطئ خلال شهر اغسطس ٢٠١٤

^٣ ترجع الزيادة الملحوظة في معدلات الدين الخارجي الغير الحكومي خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجي للسلطات النقدية بنحو ٢ مليار دولار مقارنة بالعام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٦ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزي كالتالي: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٢ مليار دولار من دولة الكويت؛ في حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار)، كما أصدرت الحكومة المصرية سندات لدولة قطر بـ ١ مليار دولار.

تباطؤ معدل النمو السنوي في كمية النقود ليسجل نحو ١٧,٣% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٤٢٥,٨ مليار جنيه) مقارنة بمعدل نمو أعلى قدره ٢٠,٩% خلال الشهر السابق، حيث تراجع معدل النمو السنوي في النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ليسجل نحو ٨,٤% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٢٨٠,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ ١٣,٨% خلال الشهر السابق. تجدر الإشارة إلى أن النمو المتباطئ المحقق في معدل النمو السنوي في كمية النقود، فاق أثر الإرتفاع الذي شهده معدل نمو أشباه النقود ليسجل ١٧,١% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١١٣١,٦ مليار جنيه)، مقابل ١٦,١% خلال شهر يوليو ٢٠١٤.

➤ أما على جانب الأصول، فقد تباطأ معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي بشكل طفيف ليسجل نحو ٢٠,٣% في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٤ (محققاً ١٤٣٧,٥ مليار جنيه)، مقابل ٢٢% خلال شهر يوليو ٢٠١٤. وعلى نحو الأخر، فقد انخفضت صافي الأصول الأجنبية خلال شهر اغسطس ٢٠١٤ بـ ١١% (مسجلاً ١١٩,٨ مليار جنيه)، مقابل انخفاض أعلى قدره ١٩% خلال شهر يوليو ٢٠١٤.

➤ إرتفع معدل نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بشكل طفيف ليسجل نحو ٣٠,٨% (محققاً ١٠٩٠,٢ مليار جنيه) مقارنة بـ ٣٠,٦% خلال شهر يوليو ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع كل من صافي المطلوبات من القطاع الخاص وصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام ليسجلا معدلات نمو قدرها ٧,٧% (لتحقق ٥٣٤,٣ مليار جنيه) و ٤% (لتحقق ٤٥,٩ مليار جنيه) خلال شهر اغسطس ٢٠١٤، على التوالي، مقارنة بـ ٧,٥% و ٣,٨% خلال شهر يوليو ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن الإرتفاع المحقق في صافي المطلوبات من القطاع الخاص يرجع إلى إرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ليسجل نحو ٤,٩% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٤,٦% خلال شهر يوليو ٢٠١٤، مما فاق أثر تراجع معدل النمو السنوي للقطاع العائلي ليسجل ١٥,٧% مقارنة بـ ١٥,٩% خلال الشهر الماضي.

➤ جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر اغسطس ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ٢٠,٢% في نهاية يوليو ٢٠١٤ مسجلاً ١٤٥٦,٩ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ١٧,٧% المحققة خلال يوليو ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٧,١% في نهاية شهر الدراسة. بينما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ولكن بشكل متباطئ ليحقق ٦,٨% في نهاية يوليو ٢٠١٤ مسجلاً ٥٨٨ مليار جنيه، مقارنة بـ ٨,٩% المحققة خلال يوليو ٢٠١٣. وبناءً على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية يوليو ٢٠١٤ لتصل إلى ٤٠,٤%، مقارنة بـ ٤٥,٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٣.

على نحو اخر، فقد استقر تقريباً رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٦,٨٧ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٦,٨٤ مليار دولار في نهاية الشهر السابق، حيث شهد ارتفاعاً بـ ٠,٣ مليار دولار فقط. وترجع هذه الزيادة الطفيفة إلى زيادة العملات الأجنبية، حيث ارتفعت بشكل طفيف لتسجل معدل نمو شهري قدره ١,٦% خلال شهر سبتمبر

استقرار رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤

٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية سجل نمواً إيجابياً للشهر الرابع على التوالي، بعد انخفاض مستمر منذ شهر يوليو ٢٠١٣.

أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار فقد شهد معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً ليسجل نحو ١١,٢%، مقارنة بـ ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في إطار الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة والتي أدت إلى زيادة الاسعار، بالإضافة إلى أسباب موسمية أخرى.

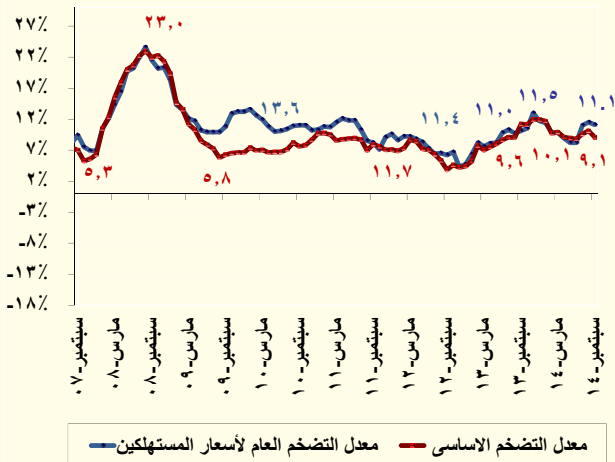
➤ ارتفاع معدل التضخم السنوي خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوي قد بلغ نحو ١١,١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، وهو أقل من المعدل المحقق خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ والذي بلغ ١١,٥%. وتأتي هذه الزيادة إستمراراً لتأثير معدل التضخم بارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات المحددة إدارياً مثل الكهرباء والوقود والتبغ في إطار الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة، بالإضافة إلى تزامن هذا الشهر مع موسم دخول المدارس وموسم الحج والاستعدادات لعيد الأضحى المبارك.

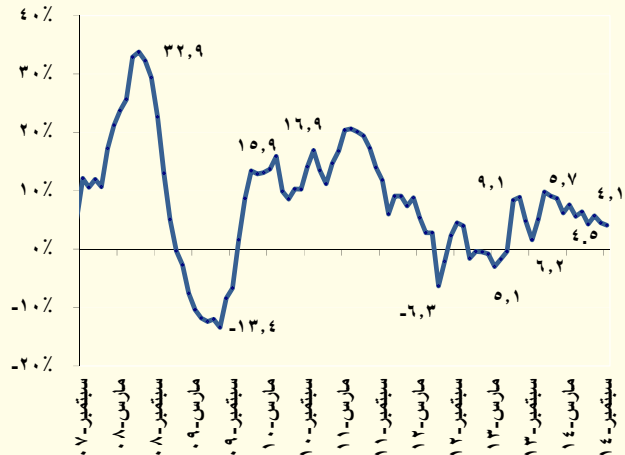
وبالرجوع إلى التفاصيل، فيرجع الإرتفاع المتباطئ في معدل التضخم السنوي إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" وعلى رأسها "الخضروات" بـ ١٥,٥%، و"الفاكهة" ٩,٥%، "الزيوت والدهون" ١,٩%، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "المشروبات الكحولية والدخان" لتسجل نحو ٢٩,٩% والإرتفاع الطفيف لمجموعة "الاتصالات السلكية واللاسلكية" لتسجل نحو ١,٦%. مما حد من إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (٦,٥%)، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (٥,٣%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (٤,٧%).

➤ بينما ارتفع معدل التضخم الشهري بشكل طفيف إلى ١,٢% خلال سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ١,١% خلال الشهر السابق، بينما انخفض إذا ما قورن بـ ١,٦% خلال سبتمبر ٢٠١٣.

معدل التضخم العام والاساسي لأسعار المستهلكين %
(سبتمبر ٢٠٠٧ - سبتمبر ٢٠١٤)



معدل التضخم لأسعار المنتجين %
(سبتمبر ٢٠٠٧ - سبتمبر ٢٠١٤)



- كما إنخفض متوسط معدل التضخم الأساسي ليسجل نحو ٩,١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٠,١% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١,٢% خلال نفس الشهر من العام السابق . على نحو آخر، فقد ارتفع معدل التضخم الشهري ليسجل نحو ٠,٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ٠,٦% المحقق خلال شهر أغسطس ٢٠١٤، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية والتي ساهمت بنسبة قدرها ٠,٧٧ نقطة مئوية والخدمات الأخرى والسلع الاستهلاكية والتي ساهمت بنسبة قدرها ٠,٠٧ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري.
- وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت في إجتماعها بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية وسعر الائتمان والخصم عند ٩,٧٥% و ٩,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.
- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قبل في ٤ نوفمبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.
- أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد انخفض مؤشر EGX- ٣٠ خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤ بنحو ٦٩٥,٨ نقطة ليحقق ٩١١٥,٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في سبتمبر ٢٠١٤ والذي بلغ ٩٨١١,٤ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ ٤% ليسجل ٥٠٤,٢ مليار جنيه (حوالى ٢١% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد قدره ٥٢٦,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن التطورات التي شهدتها مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر الدراسة يمكن تفسيرها بالأساس في ضوء الانخفاضات التي شهدتها البورصات العالمية، بالإضافة إلى التأثير سلبياً بالأحداث التخريبية والإرهابية التي حدثت بمحافظة شمال سيناء في نهاية شهر أكتوبر.

قطاع المعاملات الخارجية:

- شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائض كلى بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدره ٠,٢ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٤,٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز الميزان الجارى ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة]، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في صافى التحويلات بدون مقابل ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع صافى التحويلات الرسمية (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن الحساب الرأسمالى والمالى قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٩,٨ مليار دولار (٣,٦% من الناتج المحلى) خلال عام

المقارنة]. بينما سجل صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

■ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز الميزان الجارى فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ الذى شهده صافي التحويلات الرسمية ليصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار خلال عام الدراسة - وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية، منها مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٧,٦ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج - مقارنة بـ ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

وقد حال دون تحقيق مزيد من التحسن فى عجز الميزان الجارى، ما يلى:

- ارتفاع عجز الميزان التجارى بـ ٩,٨% ليسجل نحو ٣٣,٧ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٣٠,٧ مليار دولار خلال عام المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ ٣,٧% وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بـ ٣,٢% خلال عام الدراسة. وقد جاء ذلك مصحوباً بما يلى؛

■ انخفاض معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٤٣,٧% مقابل ٤٦,٨% خلال العام المالي السابق.

■ بينما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,٣ شهراً مقارنة بـ ٣,١ شهراً خلال العام المالي السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٨٠,٦% ليصل إلى ١ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق - وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ ٤٨% و ١٥,٣% على التوالي.

■ كما يمكن تفسير تحقيق الميزان الرأسمالى والمالى لصادف تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع صافي التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بـ ٩,٨% خلال عام الدراسة ليسجل ٤,١ مليار دولار (١,٤٤% من الناتج المحلى) مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٨ مليار دولار (١,٣٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

- تحقيق الاستثمارات في محافظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء انخفاض صافي استثمارات الأجانب في السندات لتسجل ٠,٩ مليار دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار، بينما شهد صافي استثمارات الأجانب في بورصة الأوراق المالية المصرية تحولاً ليحقق صافي مشتريات بنحو ٠,٤ مليار دولار مقابل صافي مبيعات بلغ ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

- انخفاض بند خصوم أخرى لدى البنك المركزي ضمن صافي الاستثمارات الأخرى خلال عام الدراسة، ليسجل صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٩ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٦,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق، حيث قام البنك المركزي برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

➤ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ ليصل إلى ٩٩٧ الف سائح، مقابل ٨٨٥,٨ الف سائح خلال شهر يوليو ٢٠١٤، كما ارتفعت عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة بشكل ملحوظ لتسجل حوالي ١٠,٧ مليون ليلة مقارنة بـ ٦,٦ مليون ليلة خلال شهر يوليو ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى قيام العديد من الدول الأوروبية برفع تحذيرها الخاص بالسفر إلى مصر مؤخراً، مما انعكس بشكل إيجابي على عدد السائحين الوافدين خلال شهر الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع عدد السياح القادمين من الدول العربية بشكل ملحوظ.